

إفاضة العوائد

[241] [بالفرد بالمعنى الثاني: أن الوجودات بأسرها متباينات بمعنى أنه ليس لها جامع. واستدل القائل بتعلق الطلب بالطبيعة بالمعنى الثاني أيضا بوجهين: (أحدهما) أن وجود الشخص لا يدخل في الذهن، والا لا نطلب خارجا و (الثاني) أن إمكان تصور الوجود الشخصي إنما يكون بعد تحققه، وفي ذلك الوقت لا يمكن تعلق الطلب به. والجواب عن حجج الأولين منع عدم الجامع بين الوجودات، كما ترى بالوجدان أنه قد تتعلق الإرادة بإيجاد الماء لرفع العطش، من دون مدخلة خصوصيات الوجود في الإرادة، وستطلع على زيادة توضيح في ذلك انشاء الله تعالى. وعن حجج الآخرين أما عن الأول، فبانه لا يلزم من تعلق الطلب بالموجودات الشخصية كونها - بوصف تحققها في الخارج - متصورة في الذهن، حتى يلزم الانقلاب، بل يكفى انتقاش صورها في الذهن، ويتعلق الطلب بهذه الصور الذهنية حاكية عن الخارجيات. وأما عن الثاني، فيما عرفت مما سبق فلا نعيد [159]. = تعريها عن الوجودات الذهنية، وترى نفس الموجودات، وتشير إليها بعنوان كل ما يمكن أن يكون فردا للطبيعة، وكما مر أن الموجود في الخارج لا يخرج عن الجزئية والفردية بمجرد صرف النظر عن وجوده، ولذا تكون قضية (زيد موجود) قضية جزئية، مع أن الوجود غير ملحوظ في موضوعها، كذلك ما يوجد في الذهن - بعنوان الفردية للطبيعة - لا يخرج عن الفردية الفرضية، بتعرية الوجود عنه ولحاظ نفس الموجود. [159] من امكان تصور الفرد قبل وجوده وقد عرفت توضيحه. والمحصل من جميع ما افاده - دام ظله - هو إمكان تعلق التكاليف بالافراد والطبايع، بكلا المعنيين =
